



حصاد عشرة أشهر من الأزمات داخل ماسبيرو

ورقة كشف حساب لـ"صلاح عبد المقصود" وزير الإعلام

مقدمة

في الثاني من أغسطس ٢٠١٢، تولى الدكتور صلاح عبد المقصود -عضو جماعة الإخوان المسلمين وعضو الفريق الإعلامي بجملة محمد مرسي الرئاسية- وزارة الإعلام، لتشهد الوزارة في عهده أزمات متلاحقة لم ينجح في احتوائها، أو البحث عن حلول لها، أضافت إليها قراراته العشوائية وغير المدروسة حزمة أخرى من الأزمات والقنابل الموقوتة، والتي تشي بأن بقاء الأوضاع داخل ماسبيرو على حالها بات يهدد مستقبل الإعلام الحكومي في مصر.

فشلت سياسات الوزير في وضع رؤية إدارية وخطة عمل إعلامية تلي أحلام قطاعات عديدة من العاملين بماسبيرو، ممن يناضلون من أجل فرض مساحة من الحريات داخل ماسبيرو لينتقل تدريجياً من خيانة إعلام السلطة إلى خيانة إعلام الشعب، الذي من المفترض به أن يكون وسيلة لحصول المواطنين على المعلومات والأخبار، كما أن عليه أن يعبر عن كافة الأطياف المجتمعية ويحقق الرسالة الإعلامية التعددية المرجوة منه.

تتناول هذه الورقة عدة محاور لتقييم أداء وزير الإعلام على مدار العشرة أشهر الماضية، وذلك من خلال رصد لسياساته التحريرية وما ترتب عليها من وقائع وانتهاكات لحرية الرأي والتعبير داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون، كما تناول الورقة محوري التعيينات واللائحة المالية، وهم المحورين الأساسيين المتسببين في الجدل الواسع الذي يدور حول وداخل ماسبيرو، والذي نتج عنه الوقفات الاحتجاجية المتكررة التي لا زال يقوم بها العاملون بماسبيرو.

المحور الأول/ السياسات التحريرية

من خلال رصد فريق عمل المؤسسة للسياسات الإعلامية للدولة، تبين لها تدخل في تحديد المحتوى البراجمي وفرض سياسة تحريرية معينة على البراجميين، فقد رصدت المؤسسة عدة وقائع تؤكد أن الوزير وقيادات قطاع التلفزيون التي عينها يبذلون جهداً واضحاً في سبيل التحكم بماسبيرو، وتوجيهه للدفاع عن صورة مؤسسة الرئاسة وكذا الحزب الحاكم، الأمر الذي يعد استمراراً لغياب المصادقية،

أوضح أن السياسات التي يتبعها النظام الحالي لا تختلف في واقع الأمر عن سياسات النظام السابق التي خلت من معايير الشفافية المطلوبة.

- ففي ديسمبر الماضي، نشرت جريدة "المصري اليوم" خبراً يشير إلى صدور أمر مباشر بضرورة استضافة ممثل للتيار الإسلامي، وحبذا لو كان من حزب الحرية والعدالة، في كل برامج التلفزيون المصري، وإذا لم يكن هناك ضيف من الحزب الحاكم يتم إلغاء الفقرة بأكملها^١، وهو الأمر الذي أكدته معظم البراهين الذين سجل معهم باحثو المؤسسة شهادات هاتفية ومصورة تفيد بذلك، كما أكدوا على أن هناك بالفعل ضغوطات تمارس على المذيعين من جانب بعض المسؤولين في اختيار الضيوف وتوجيه الأسئلة لهم، وتهديدهم بعدم دفع المرتبات في حالة الانحراف عن القاعدة، كما أكدت المذيعة "منى خليل" في مداخلة هاتفية لبرنامج ٩٠ دقيقة^٢.

- الأمر تكرر في استعدادات ماسبيرو للاحتفال بالذكرى الثانية للثورة، عندما أجرى الوزير صلاح عبد المقصود، وفقاً لتقارير وبيانات صحفية، تغييرات شاملة في خريطة التلفزيون، خاصة ما يخص قائمة ضيوف برامج قطاعات التلفزيون والأخبار والإذاعة؛ سواء في البرامج الحوارية أو في المداخلات الهاتفية، مبرراً قراره خلال الاجتماع الذي عقده مع رئيس التلفزيون والعاملين بالقناة الأولى وقتها بأن التركيز على الشاشة يجب أن يكون "للتسلية" وليس لتناول الشأن السياسي بسبب "ملل" الناس من السياسة، على حد تعبيره.

كما أكد الوزير على ضرورة إذاعة أغاني تشجع على "العمل والإنتاج"، وتحث المواطنين على نبذ الفرقة والتضامن والبعد عن الخلافات وزيادة جرعة البرامج الدينية وعدم التركيز على المشكلات الطارئة التي تبرز القصور في أداء الحكومة، واستضافة الوزراء في البرامج الحوارية بشكل غير مسبوق للتركيز على المشروعات التي يجري افتتاحها، والاستعانة ببعض المذيعين ممن كانوا أعضاء في الحزب الوطني أو من المؤيدين للنظام السابق لإجراء حوارات مع رموز وقيادات النظام الحالي.

- امتدت تلك المحاولات المستمرة للسيطرة على الرسالة الإعلامية حتى شملت التدخل في محتوى "السكريبت" الخاص ببعض البرامج التي تتناول الشأن السياسي من جانب رئيس قطاع التلفزيون شخصياً، والذي وصلت تدخلاته إلى حد المساهمة في كتابة "السكريبت" نفسه وتهديده بتحويل أي مذيع يخالف محتوى السكريبت للتحقيق فوراً، وهو ما حدث مع برنامج «كشف حساب»، الذي حذف منه عدة أسئلة كانت موجهة لوزير الأوقاف طلعت عفيفي.

- كما تشكلت على مدار الأشهر العشرة الماضية قائمة للممنوعين من الظهور على شاشة التلفزيون، على عكس ما يدعي وزير الإعلام، شملت أعضاء حملة "تمرد" الذين صدرت تعليمات بمنع استضافتهم والحديث عن نشاطهم خاصة بعد إجراء

^١ في ماسبيرو: مفيش "أخونة" بس الضيف لازم يكون "إخوان" <http://www.almasyalyoum.com/node/1322261>

^٢ مذيعة بالتلفزيون المصري: تعرض لضغط شديد وتوجيه في اختيار الضيوف <http://goo.gl/RlGYk>

مداخلة هاتفية مع أحد أعضاء الحملة المقبوض عليهم في سوهاج، وهو ما كان سببا في انتقاد الوزير للحلقة وإبلاغ المذيعة بوجود تجاوزات بها. فقد كشف "عبد الناصر البنا"، رئيس تحرير برنامج "مباشر من مصر"، والذي يث على شاشة الفضائية المصرية، عن قائمة أسماء الشخصيات الممنوعة من الظهور على شاشة التلفزيون المصري، والتي تضمنت عددا من السياسيين والكتاب والصحفيين، وكان من بينهم الكاتبة سكينة فؤاد والباحث د. عمار على حسن والنائب السابق بمجلس الشعب جمال زهران والكتاب والصحفيون جمال فهمي وكيل نقابة الصحفيين وعبد الجليل الشرنوبى عضو في جبهة الإبداع، وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير صحيفة صوت الأمة وخالد البلشى رئيس تحرير البداية وسعيد شعيب^٣.

- كما أنه منذ أسابيع قليلة تم تسريب منشور رسمي صادر بتوقيع وإمضاء إسماعيل الششتاوي، رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون السابق، يحمل توجيهات للعاملين داخل قنوات قطاع التلفزيون والقنوات المتخصصة بضرورة التركيز على تطورات عمل حكومة الدكتور "هشام قنديل" في مجموعة من المحاور في الفترة المقبلة مثل: عودة مصر الآمنة، تعزيز الهوية والأخلاق المصرية وتأصيلها، تحقيق أهداف الثورة، والتركيز أيضا على مشروعات الحكومة في الفترة المقبلة، كمشروع تنمية محور قناة السويس وكذا مشروع تنمية شمال خليج السويس^٤، الذي شهدت محاولة التعرض له بشيء من النقد من جانب المذيعة هناء عصام مذيعة برنامج "أهل مصر" تهديدات بإيقافها عن العمل أو نقلها للعمل ببرنامج آخر، بسبب مناقشتها مخاوف المواطنين من التبعات السياسية للمشروع، وكذلك طرح تساؤلات حول صلاحية الرئيس مرسي والهيئة المشرفة المقرر تعيينها من قبل الرئيس ومدى إمكانية عمل استفتاء شعبي لموافقة الشعب من عدمه على هذا المشروع^٥.

المحور الثاني/ وقائع الانتهاكات

بالنظر إلى ما سبق فنجد ما ترتب على تلك السياسات التحريرية عدة انتهاكات شملت قطع اتصالات وحذف مقاطع من حلقات والتحقيق مع الإعلاميين والبرامجيين، الذين يخالفون السياسات الإعلامية للدولة. وفيما يلي عرض موجز لأبرز تلك الانتهاكات:

- قطع الدقائق العشر الأخيرة من برنامج "علشان بكرة" أثناء استضافته لوزير المالية السابق سمير رضوان على الهواء بعد انتقاده لسياسات الحكومة في تعيين خبراء ليس لديهم خبرة حقائق وزارات الاستثمار والمالية والتخطيط، وكذلك عدم إعلان الحكومة أسباب إقالة كل من أشرف العربي وزير التخطيط والمرسي حجازي وزير المالية^٦.

^٣ عمار وقنديل وزهران وسكينة فؤاد ممنوعون من جنة ماسبيرو <http://goo.gl/rnUp1>

^٤ منشور رسمي يعيد ماسبيرو بوقفاً للسلطة الحاكمة <http://www.afteegypt.org/pressrelease/٢٠١٣/٠٥/١٤/١٠٧-afteegypt.html>

^٥ بالوقائع.. عبد المقصود رجل الإخوان للسيطرة على ماسبيرو <http://www.albadaiah.com/node/٣٤٩٠١>

^٦ قيادات ماسبيرو تراقب انتماءات الضيوف وتحول برامج السياسة لمنوعات ومراة

- قطع الاتصال عن النائب عماد المهدي، وكيل لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشورى، وذلك لانتقاده سياسات صلاح عبد المقصود في إدارة وزارة الإعلام.
- قطع الهواء عن برنامج "الضمير" الذي يذاع على القناة الثانية، بسبب إشارة أحد ضيوف البرنامج وهو عميد أمن دولة سابق، إلى أن معظم الشيوخ الذين يظهرون بشكل مستمر عبر شاشات الفضائيات حالياً كانوا ضيوفاً دائمين على مكتبه في أمن الدولة^٧.
- قطع البث المباشر على الإعلامية "هالة فهمي" وقت ظهورها في بداية الحلقة حاملة كفتها إبان صدور الإعلان الدستوري للرئيس مرسي داعية للثورة على النظام الحاكم^٨؛ قبل أن يتم تحويلها للتحقيق، والذي رفضت المثول إليه مما أدى إلى صدور قراراً بمنعها من دخول ماسبيرو^٩.
- توجيه جهاز الرقابة بالتلفزيون ملاحظة "الخروج على اللياقة العامة في نقد مؤسسة الرئاسة" إلى فريق عمل برنامج "الآخر" الذي يعرض على القناة الأولى، بسبب تصريحات الفنانة "آثار الحكيم" عن الدستور وإعادة إنتاج القمع على يد النظام الحالي وتناولها لسياسات الرئيس بالنقد، الأمر الذي تسبب في تحويل البرنامج من مباشر إلى مسجل^{١٠}، وهو ما نفاه "شكري أبو عميرة" رئيس قطاع التلفزيون وقتها تماماً^{١١}.
- منعت الرقابة عرض حلقة من برنامج "دفاتر الوطن" بالقناة الثالثة بحجة وجود العديد من الإسقاطات على رئيس الجمهورية، لأنها تناولت سياسات الرئيس وحزبه الحاكم بشيء من النقد اللاذع.
- فصل الإعلامي "جلال عوارة" من تقديم برنامج "المشهد"، لأنه تحدث عن الإخوان في سوريا وخروجه عن النص، بحسب تقرير جهاز الرقابة بالتلفزيون.
- الاعتذار لمعدي برنامج "أم الدنيا" عن إذاعة حلقة مستشارة الرئيس للشئون السياسية، لأن المرحلة الحالية لا تتطلب برامج سياسية وإنما الحاجة إلى برامج تسلية وترفيه.
- رفض الوزير لإذاعة حلقة مسجلة مع "حمدين صباحي" و"أحمد حرارة" ووالدة "خالد سعيد" بمناسبة ذكرى الثورة، وكان مقرراً لها العرض يوم ٢٥ يناير، وذلك بسبب رفض المحتوى من جانب جهاز الرقابة وعدم إدراج اسم الضيوف ضمن قائمة المسموح لهم بالظهور على شاشة التلفزيون^{١٢}.

^٧ قطع "البث المباشر" عن برنامج بالقناة الثانية http://www.elwatannews.com/news/details/88822#ULxhP2hq_U.twitter

^٨ هالة فهمي تقاضي وزير الإعلام بسبب قطع البث عن برنامجها <http://www.elwatannews.com/news/details/89117>

^٩ رئيس قطاع الأمن بماسبيرو: منع هالة فهمي من دخول ماسبيرو <http://gate.ahram.org.eg/News/289746.aspx>

^{١٠} رقابة التلفزيون تعلق برنامجاً على مَسْجَلٍ بسبب تصريحات لآثار الحكيم <http://www.almasryalyoum.com/node/1704186>

^{١١} برنامج "الآخر" على الهواء على مسئولية رئيس التلفزيون ولجنة محايدة لتقييمه <http://goo.gl/ztkaw>

^{١٢} علاء حمدي: وزير الإعلام رفض إذاعة حلقة مع صباحي وأحمد حرارة <https://www.youtube.com/watch?v=KxlnPxNzH1Y>

- تحويل "بثينة كامل" للتحقيق لقولها "تصبحون على الخير مع النشرة الإخوانية" كوسيلة انتقاد لاذعة لاستحواد أخبار جماعة الإخوان المسلمين على نشرة أخبار الساعة التاسعة التي كانت تقدمها^{١٣}، ومرة أخرى بسبب ذكرها عبارة "تصبحون على عيش وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية"، وهو ما اعتبره "إبراهيم الصياد" رئيس قطاع الأخبار خروجاً عن النص وعن الأعراف والمواثيق المتبعة في قراءة النشرات^{١٤}.
- نقل "شادي جمال"، مدير إدارة النشرات في راديو مصر، وكبير المحررين "نصر سمك" إلى إذاعة الأخبار المسموعة بدون تحقيق، احتجاجاً على طريقة تناولها لخبر ففتاح كوبري مشاة ضمن خمسة مشاريع أخرى قام الرئيس بافتتاحها في ذات اليوم، فيما اعتبره الوزير إهانة للرئيس وتقليل من قدره، لأن الرئيس في ذلك اليوم كان يجري فعاليات أهم من افتتاح كوبري للمشاة^{١٥}، وهو الأمر الذي نفاه تماماً مصدر مسئول باتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤكداً على أن ما نسب للزميلين من خطأ في تحرير أخبار النشرة يثبت وجود شبهة التقصير في تناول الأخبار بالشكل المهني اللازم وهو ما استدعى نقلهما^{١٦}. المثير في الأمر، أن شادي جمال نفى ادعاءات الوزير بأنه تم إحالته للتحقيق وبناءً على ذلك تم نقله من إذاعة "راديو مصر" وأكد على أن قرار نقله تم دون حتى إجراء تحقيق داخلي.

المحور الثالث / التعيينات والاستقالات

ربما كان ملف "التعيينات والاستقالات" من أبرز الملفات التي توضح مدى التخبط الإداري وغياب معايير الكفاءة والمهنية الوظيفية في اختيار قيادات ورؤساء قطاعات اتحاد الإذاعة والتلفزيون على مدار العشرة أشهر الماضية، وهي التعيينات التي غاب عنها مبدأ الشفافية بشكل كبير، فلا أحد يعلم المعايير التي على أساسه اتخذت قرارات التعيينات المختلفة في مناصب قيادية وبخاصة داخل قطاع الأخبار، الذي يعتقد عدد كبير من العاملين بماسبيرو - في شهادات سجلتها معهم المؤسسة -^{١٧} أنه يتم السيطرة عليه وتطويعه للترويج والدفاع عن سياسات النظام الحاكم.

^{١٣} بثينة كامل: التلفزيون المصري أحالني للتحقيق بسبب "النشرة الإخوانية"

<http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/٢٠١٢/december/٢٠١٢/٤٩٧٥٠.aspx>

^{١٤} إحالة بثينة كامل للتحقيق لذكرها شعار الثورة في نشرة الأخبار

http://www.elwatannews.com/news/details/١٤٥٣٤٢?utm_source&utm_medium&utm_campaign

^{١٥} عبد المقصود ينقل مدير النشرات وكبير المحررين براديو مصر للتحقيق^{١٥} <http://www.elwatannews.com/news/details/١٨٤٥٢٢>

^{١٦} اتحاد الإذاعة والتلفزيون ينفى التعسف في نقل زميلين براديو مصر <http://goo.gl/HuDa>

^{١٧} رحيل وزير الإعلام على رأس مطالب العاملين بماسبيرو http://www.aftegypt.org/media_freedom/٢٠١٣/٠٤/٢٣/٩٨٤-aftegypt.html

بدأت أزمة التعيينات داخل قطاع التلفزيون بتنظيم العاملين بقناة النيل الأخبار وقفة احتجاجية أمام مكتب الوزير صلاح عبد المقصود، بعد ٥ أيام فقط من توليه حقيبة الوزارة، للمطالبة بوقف حركة التعيينات التي تمت بالأمر المباشر داخل القناة، حيث تم تعيين ١٢ محررا بالقناة من خريجي الجامعات العمالية، بالإضافة إلى سيطرة والوساطة والمحسوبة في اختيار المرسلين الجدد.^{١٨}

مع انتهاء المائة يوم الأولى في حكم الرئيس محمد مرسي، بدأت أزمة التعيينات داخل قطاع الأخبار في التصاعد مع إعلان الوزير عن خطة تطوير شاملة في أداء القطاع، وهي الأزمة التي بدت بدارها تلوح في الأفق بتعيين "ياسر الدكاني"، الصحفي بجريدة الجمهورية، كمدير لقطاع الأخبار، والذي تشير عدة تقارير صحفية إلى عمله كرئيس تحرير أحد برامج قناة مصر ٢٥ سابقا وانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من وجود تأكيدات من جانب العاملين بقطاع الأخبار أن الدكاني لم يدخل ماسبيرو منذ ١٠ سنوات، الأمر الذي يعزز الشائعات بأنه حاز منصبه بسبب عضويته في جماعة الإخوان المسلمين.^{١٩}

كما صدق الوزير على قرار بتعيين "بدر الشافعي"، وهو من قضى معظم حياته العملية بقطاع الإذاعة، كمدير جديد للبرامج بقناة النيل للأخبار قبل أن يتم نقله للعمل كمدير عام للإعداد والتنفيذ بقناة النيل للأخبار في حركة التنقلات الأخيرة، وهو أيضا من الموالين لجماعة الإخوان المسلمين و حزب الحرية والعدالة^{٢٠}، وكذا تعيين "أشرف حسن"، المدير التنفيذي لقناة مصر ٢٥ -الناطقة بلسان جماعة الإخوان المسلمين- رئيسا لقناة «صوت الشعب» التابعة لقطاع الأخبار بالتلفزيون الرسمي، فيما يبدو أنه تنفيذ لوعده الوزير في ٢١ ديسمبر الماضي في كلمته خلال اجتماع لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشورى، والتي وعد فيها بإعطاء أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الأولوية في التعيينات بالمناصب القيادية داخل ماسبيرو.^{٢١}

حملت تلك السياسات والقرارات المتخبطة "عصام الأمير"، رئيس قطاع التلفزيون، للتقدم باستقالته في ٧ ديسمبر ٢٠١٢ اعتراضا على تدخلات وزير الإعلام وقيادات اتحاد الإذاعة والتلفزيون في توجيه المحتوى البثي لقنوات التلفزيون، في تغطيتها لأحداث "قصر الاتحادية" بشكل ينحاز للدفاع عن فصيل سياسي معين، ما ينسف مبدأ "الحيادية" في نقل الأخبار وفي نشرها، وهي الاستقالة التي تبعتها استقالة الإعلامي "عمر عبد الرحمن" من رئاسة قطاع القنوات المتخصصة، احتجاجا على عدم التوازن وغياب العدالة في تناول أحداث قصر الاتحادية على شاشة التلفزيون المصري.^{٢٢}

^{١٨} العاملون بالنيل للأخبار يطالبون وزير الإعلام بوقف التعيينات المخالفة للقانون -<http://elbadil.com/egypt>

[news/2012/08/07/08030#.UCEsZc-8FqI.facebook](https://www.facebook.com/UCESzC-8FqI/news/2012/08/07/08030#.UCEsZc-8FqI)

^{١٩} <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1100576>

^{٢٠} مدير الأخبار لم يدخل ماسبيرو منذ ١٠ سنوات <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1100576>

^{٢١} عبد المقصود: لو هناك «إخوان» في «ماسبيرو» لأعطيهم الأولوية في المناصب

http://www.almasryalyoum.com/node/1326286#.UaOM_tI3CSO

^{٢٢} استقالة رئيس قطاع القنوات المتخصصة لغياب العدالة في تغطية أحداث الاتحادية <http://goo.gl/QLW2s>

الأمر لم يقف عند حد دفع المعارضين لسياسات صلاح عبد المقصود لتقدم استقالاتهم، وإنما تعدى لإقالة عدد من البراجميين والإعلاميين كما حدث مع المخرج "مجدي لاشين"، رئيس القناة الأولى سابقا، الذي فوجئ بتلقيه خبر إقالته من عصام الأمير رئيس التلفزيون المستقيل بدون إبداء أية أسباب واضحة^{٢٣}، وكذلك الإطاحة بالمذبةعة "قصواء الخاللي" التي تسببت تديونة باسمها على صفحتها على موقع "فيس بوك" في إقالته ومنعها من الظهور لانتقادها سياسات الوزير صلاح عبد المقصود.^{٢٤}

واستمرارا لمسلسل الفساد الإداري بماسبيرو، قام "إبراهيم الصياد"، رئيس قطاع الأخبار، برفض تفعيل القرار الصادر لأحد مراسلي قناة النيل للأخبار ويدعى "محمود العزالي" بتعيينه مدير لشبكة المراسلين بالداخل، بسبب إصابته بطلق خرطوش أثناء تغطيتها لأحداث محمد محمود الثانية في فبراير ٢٠١٢، وهي الإصابة التي جعلته في نظر ياسر الدكاني -مدير قطاع الأخبار- غير مؤهل للقيام بمهام وظيفته، مسديا الوظيفة إلى شخص آخر يدعى "أمير فتحي"، لم يعمل مراسلا من قبل وعلى درجة وظيفية لا تسمح له باستلام الوظيفة التي عين بها.^{٢٥}

و أخيرا وليس آخرا، فقد تجلت أزمة الشفافية في تعيينات قيادات اتحاد الإذاعة والتلفزيون في قرار الوزير صلاح عبد المقصود بتعيين المخرج "شكري أبو عميرة" كرئيس لقطاع التلفزيون بديلاً عن "إسماعيل الششتاوي" -المنتهية ولايته- وهو القرار الذي قوبل بالرفض والاستياء من جانب بعض البراجميين داخل القطاع، بسبب الاتهامات والشائعات التي تحاصره بأنه يحمل أجندة إخوانية يريد تطبيقها داخل القطاع.

المحور الرابع/ الموازنة واللائحة المالية

لا شك أن أحد أكثر الملفات الشائكة التي واجهت وزير الإعلام هي لائحة ماسبيرو المالية الحالية والمعروفة بلائحة "ثروت مكي"، والتي كانت سببا في تصاعد الحراك الاحتجاجي من جانب العاملين بقطاعي الإذاعة والتلفزيون بشكل واضح، خلال الثلاثة أشهر الماضية، إلى حد المطالبة برحيل الوزير وقيادات الاتحاد^{٢٦}، خاصة مع تأكيدات عدد كبير من العاملين بماسبيرو لباحثي المؤسسة أن اللائحة جرى إصدارها بشكل فردي من الوزير دون مناقشة العاملين ولا المتخصصين داخل مبنى ماسبيرو، ونصت بنودها على خصم

^{٢٣} رئيس القناة الأولى: أخبروني بخبر إقالتي منذ قليل <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=٨٢٣٠٠٦>

^{٢٤} قصواء .. مذبةعة تم الإطاحة بها بسبب رسالتها لوزير الإعلام

<http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/٢٠١٢/october/٦/٥٤٠٠٧٨.aspx>

^{٢٥} مسلسل الفساد الإداري بماسبيرو مستمر: قصة محمود العزالي <http://goo.gl/VFBGZ>

^{٢٦} رحيل وزير الإعلام على رأس مطالب العاملين بماسبيرو -٢٠١٣/٠٤/٢٣/٩٨٤- http://www.afteegypt.org/media_freedom/ [afteegypt.html](http://www.afteegypt.html)

ما بين ٥٠-٦٠% من الأجور المتغيرة لمعظم العاملين بماسبيرو، الأمر الذي كان ولا يزال يتم تبريره من جانب الإدارة بتراكم الديون وقلة الموارد المالية بماسبيرو، وهي الحجج الواهية التي رفضها العاملون جملة وتفصيلاً^{٢٧}، باعتبارهم غير مسؤولين عن تراكم الأعباء المالية والديون على قطاعي الإذاعة والتلفزيون، كما أنهم غير مسؤولين عن غياب الرؤية اللازمة لتوفير الموارد المالية المطلوبة لمواجهة هذه التركة الكبيرة من الديون المتراكمة على المبنى، والتي وصلت بحسب تصريحات الوزير صلاح عبد المقصود نفسه إلى ١٩ مليار جنيه لبنك الاستثمار، و ٨٥٠ مليون جنيه لشركات إنتاج وممثلين ومنتجين ووكالات أنباء.^{٢٨}

وفي محاولة لحل الأزمة المالية التي يتعرض لها ماسبيرو، خلصت اجتماعات مجلس الأعضاء المنتدبين باتحاد الإذاعة والتلفزيون المتتالية إلى ضرورة وقف التجاوزات المالية داخل قطاعات الاتحاد، وكذا مناشدة العاملين باتقان أعمالهم لزيادة موارد الاتحاد من الإعلانات وتسويق البرامج وربط هذه الزيادة بإعادة النظر في زيادة الأجور^{٢٩}، وهي نقطة غاية في الأهمية إذا ما وضعنا في الاعتبار تحميل الإدارة مسؤولية غياب الموارد المالية والتسويق ونسب الإعلانات إلى العاملين والبرامجيين، علماً بأنها مسؤولية القطاع الاقتصادي مباشرة الذي يشارك بنسبة كبيرة في تحمل مسؤولية تردّي الأوضاع المالية داخل مبنى ماسبيرو، ولكن لا يزال البرامجيين والإداريين يتحملون عواقب فشل القطاع في تدبير الموارد المالية المطلوبة وفشله الإداري في تطوير آليات التسويق وزيادة نسب الإعلانات.

وعلى صعيد متصل، فقد أثار قرار الوزير بصرف ١٠% من عائدات الإعلانات التي تذاع في مختلف القنوات والإذاعات وفقاً لما تحقّقه كل قناة من إعلانات على برامجها، ردود فعل غاضبة لدى العاملين بقطاعات التلفزيون إذ رفضوا أن يتم تسويق القرار على أنه محاولة من الوزارة لبحث حلول موضوعية لمشكلة أجور الإعلاميين. كما أكد العاملون بقطاع القنوات المتخصصة أن القطاع يعاني من غياب الإعلانات، وأن حصيلة الإعلان لا تتجاوز بضعة آلاف في بعض القنوات، ونسبة الـ ١٠% التي تخصص لكل قناة لن توجه لتعويض العاملين عما يتم اقتطاعه منهم بتطبيق لائحة ثروت مكّي.^{٣٠}

وفي إطار خطة التقشف المالي داخل ماسبيرو، فقد أشارت تقارير صحفية إلى قرار مجلس الأعضاء المنتدبين بماسبيرو بإلغاء عقود إيجار بعض الاستوديوهات بمدينة الإنتاج الإعلامي، والتي يتم تصوير عدد من برامج التلفزيون بها، واستبدالها بأستوديوهات «ماسبيرو». فضلاً عن إلغاء عقود إيجار أي مساح أو مخازن يستأجرها اتحاد الإذاعة والتلفزيون، كما تمت الموافقة على إلغاء التعاقد مع دار

^{٢٧} مذيعو ماسبيرو لمسؤولي التلفزيون: لسنا «فاشلين» <http://goo.gl/NJH-i>

^{٢٨} وزير الإعلام: أجور العاملين خط أحمر <http://www.egynews.net/wps/portal/reportages?params=٢٢٥١٧٦>

^{٢٩} مجلس أمناء اتحاد الإذاعة يناقش الوضع المالي لـ"ماسبيرو" <http://www.el-balad.com/٤٥٧٤٤٢>

^{٣٠} «عبد المقصود» يناقش مع قيادات ماسبيرو هيكله وزارة الإعلام

<http://www.almasyalyoum.com/node/١٦٢٣٣٣٦>

المعارف التي كانت مسئولة عن طبع شبكات الكمبيوتر الخاصة بأجور العاملين، ليتم طبعها بمركز المعلومات بماسبيرو التابع لقطاع الأمانة توفيراً للنفقات.

الجدير بالذكر أن موازنة ماسبيرو ولائحته المالية الجديدة قد أثار ردود فعل داخل مجلس الشورى مشابحة لردود أفعال العاملين بالمبنى، حيث صرح وكيل لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس النائب عماد المهدي بأن ما يحدث في وزارة الإعلام وماسبيرو ضد العاملين هو «فساد مؤكد»، مشدداً على حق العاملين في فتح ملفات الفساد أمام الرأي العام بمنتهى الشفافية، كما صرح بأن قرار تطبيق اللائحة الجديدة يضر بأجور العاملين ويدفع قطاع كبير منهم لترك العمل داخل ماسبيرو، نتيجة الظلم الواقع عليهم من خفض المرتبات والأجور.^{٣١}

كما أكد النائب، في تصريحات صحفية لجريدة اليوم السابع، على أنه يلتقي بشكل متواصل مع عدد من العاملين بماسبيرو للتعرف على جذور الفساد المالي والإداري داخل ماسبيرو، لرفع الملف كاملاً لرئيس مجلس الشورى لاستدعاء وزير الإعلام، ومناقشته حوله ما اتخذه من إجراءات لمواجهة هذا الفساد والقضاء عليه. كذلك أضاف النائب بأنه طالب وزير الإعلام بإنشاء مستشفى ونقابة للإعلاميين، إلا أن هذا لم يحدث حتى الآن على الرغم من تخصيص المبالغ المالية المطلوبة لإنشاء المستشفى، إلا أن العمل بها لم يبدأ بعد.^{٣٢}

وفي السياق نفسه، فقد شهد اجتماع لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٣ هجوماً على اتحاد الإذاعة والتلفزيون، أثناء مناقشة موازنة "ماسبيرو"، ورفض أعضاء اللجنة إقرار الموازنة، معتبرين إياها إهداراً للمال العام. فمن ناحية، أقر أحد نواب اللجنة بأن هناك ٥ شركات تابعة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون - لم يسمها - لا يعلم المجلس وأجهزة الدولة الرقابية حجم الأموال المستثمرة فيها، خاصة وأن العجز بموازنة العام المالي الجاري بلغت ٣ مليارات جنيه، ما دفع إسماعيل الششتاوى، رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون السابق، للاعتراف بضعف المحتوى البرامجي، وهو ما سبب ضعف في الإعلانات والتسويق، بالإضافة إلى تعهده بوقف استئجار أستوديوهات مدينة الإنتاج الإعلامي التي كانت تكلف ميزانية الاتحاد ١٠٠ مليون جنيه سنوياً.^{٣٣}

^{٣١} وكيل "الإعلام" بمجلس الشورى: سأكشف فساد ماسبيرو <http://www.almasryalyoum.com/node/١٦٥٦٣٠١>

^{٣٢} وكيل الإعلام بالشورى يعد ملفاً عن فساد ماسبيرو لاستدعاء "عبدالمقصود"

<http://www٢.youm٢.com/News.asp?NewsID=١٠٥٢٧٠٥>

^{٣٣} الشورى يرفض موازنة ماسبيرو <http://www.almasryalyoum.com/node/١٧٥٢٠٣١>

خاتمة

لا تزال مؤسسة حرية الفكر والتعبير ترصد الانتهاكات التي يتم ارتكابها داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وما كان الهدف من هذه الورقة إلا محاولة تأكيد على ما يعانيه ماسبيرو من محاولات مستمرة - وناجحة حتى الآن- للسيطرة عليه، كما أنها محاولة من فريق عمل المؤسسة لإثبات أن شيئاً لم يتغير بالإعلام المصري منذ قيام الثورة، وإن السياسات الإعلامية التي يتخذ منها الوزير منهجاً لتنظيم الإعلام في مصر هي في واقع الأمر سياسات لإحكام قبضته على الإعلام، كما أن وقائع الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميين والعاملين بماسبيرو هي نتيجة منطقية ودليل قاطع على نجاح تلك السياسات الرجعية والقمعية.

إن سيطرة الدولة وتدخلها الدائم في الشؤون الإدارية والمالية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون- من تعيينات ولوائح- هو السبب الرئيسي وراء السياسات التحريرية وفشل محاولات إعادة هيكلة ماسبيرو التي باتت مطلب الإعلاميين والخبراء والمواطنين المهتمين بالشأن العام في مصر. إلا أن الحديث عن ضرورة إعادة الهيكلة والإصلاح لن يكون مجدياً ولن يتغير الحال بتغيير الوزراء أو من يمتلئون المناصب القيادية، إلا بتقدم الحلول الواقعية والممكنة لتحويل إعلام الدولة إلى خدمة البث العام، التي هي من خصائصها الاستقلال بالشؤون الإدارية والمالية والتحريرية حتى يتحقق الهدف منه ويكون مصدراً يتحصل منه المواطن على المعلومات ويعبرون فيه عن آرائهم المختلفة والمتنوعة.



هذا المصنّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي: النسبة، الإصدار ٤.٠.